رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخُ الإسلامِ أحمدُ بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رحمه الله تعالى فِي كتابه: «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم»:

الحمدُ لله الذِي أكملَ لنا دِينَنا، وأتمَّ علينا نعمتَه، ورضيَ لنا الإسلام دِينًا، وأمَرَنا أن نستهديَه صراطَه المستقيمَ: صراطَ الذين أنعمَ عليهم، غيرِ المغضوب عليهم: اليهود، ولا الضالين: النصارى، وأشهدُ أن لَا إلهَ إلَّا الله وحده لَا شريك له، وأشهدُ أن محمدًا عبدُه ورسوله، أرسله بالدِّين القيِّم، والملة الحَنيفيَّة، وجعله علَى شريعة مِن الأمر؛ أمر باتباعها، وأمره بأن يقول: ﴿هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ [يوسف:١٠٨]؛ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم تسليمًا؛ وبعدُ:

فإنِّي كنتُ قد نَهيتُ -إمَّا مبتدئًا، وإمَّا مُجيبًا- عَن التشبُّه بالكفَّار فِي أعيادِهم، وأَخبرتُ ببعض مَا فِي ذَلِك مِن الأثر القديم، والدلالة الشرعيَّة، وبيَّنت بعض حِكمة الشرع فِي مُجانبة الكفار: مِن الكتابيِّين والأُمِّيِّين، ومَا جاءت بِه الشريعةُ مِن مُخالفة أهلِ الكِتاب والأعاجمِ[١].

الشرح

قال فضيلة الشيخ العلَّامة محمَّد بن صالحِ العُثَيْمِين رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأصلي وأسلمُ على نبينا محمدٍ، خاتم النبيين، وإمام المتقين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

[١] أمَّا مجانبةُ الكفار مطلقًا فغير مشروعٍ، ولكن يُـخَالطهم الـمُسلِم ويَدعوهم إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

وإنْ كانت هذِه قاعدةً عظيمةً مِن قواعدِ الشريعة، كثيرة الشُّعَب، وأصلًا جامِعًا مِن أُصولها، كَثير الفُرُوع -لكنِّي نبَّهت علَى ذَلِك بما يسَّر اللهُ تعالى، وكَتبتُ جَوابًا فِي ذَلِك لم يَحْضُرني السَّاعَة[١]، وحصَل بسبب ذَلِك مِن الخيرِ مَا قدَّره اللهُ سبحانَه[٢]، ثُم بَلَغني بأَخَرةٍ أنَّ مِن النَّاس مَن استغرب ذَلِك واستبعَدَه؛ لمخالَفة عادة قد نَشؤُوا عَليها، وتمسَّكوا فِي ذَلِك بعُمُومات وإطلاقاتٍ اعتمدوا عليها، فاقتضاني بعضُ الأصحابِ أن أُعلِّق فِي ذَلِك مَا يكُون فِيهِ إشارة إلى أصل هذِه المسألة؛ لكثرة فائدتها، وعموم المنفعة بها، ولِـمَا قد عمَّ كثيرًا مِن الناس مِنَ الابتلاءِ بذلك، حتَّى صاروا فِي نَوْعِ جَاهليَّةٍ[٣]، فكتبتُ مَا حضَرني الساعةَ، مع أنَّه لو استُوفِيَ مَا فِي ذَلِك مِن الدَّلائل وكلام العُلَماء، واستُقْرِيت الآثار فِي ذلك؛ لوُجِدَ فِيهِ أكثر مما كتبتُه.

ولم أكُن أظنُّ أنَّ مَن خاض فِي الفقه، ورأى إيماءاتِ الشرع ومقاصدَه، وعِللَ الفقهاء ومسائلَهم: يشكُّ فِي ذلك؛ بل لم أكُن أظنُّ أن مَن وَقَر الإيمانُ فِي قلبه، وَخَلص

---

[١] والظَّاهِر أنَّه رحمه الله استغنَى بهَذا عمَّا كَتَبه أولًا.

[٢] هَذا مِن بركاتِ شيخ الإسلام رحمه الله؛ فإنَّ كتاباتِه لها تأثيرٌ فِي الأُمة، وهَذا مِن نِعمة الله عَزَّوَجَلَّ علَى العَبد؛ أَنْ يكُون لكلامه وكتاباتِه تأثيرٌ، بل إنَّ شيخَنا محمَّد بن عبد العزيز بن مُطوَّع رحمه الله قال: إن هذِه تُعدُّ مِن كَرامات الشَّيْخ أحمد ابن تَيمية رحمه الله، لكَوْنه يُؤثِّر فِي القُلوب ويُقبَل، وكونه يؤلِّف هذِه المؤلفات الكثيرة العظيمة فِي هَذا العُمُر القليل.

[٣] مسألة: قول بعضهم: إن القَرْن الذِي نَعيش فِيهِ جاهليتُه أعظم مِن الجاهلية الأولى؛ فنقول: وَصْف هَذا القرن بأنَّه أعظمُ مِن الجاهلية الأولى، قد يكون مبالغة، وقد يكون حقًّا فِي بعض الجِهات، فمثلًا: بعضُ الجهات مثل: الشُّيُوعية، جاهليتهم أعظمُ، أمَّا وصْفُ بلاد المسلمين بذلك فهو مُبالغةٌ، فالحمد لله ليست أكثرَ جاهليةً.

وخَلَص إليه حقيقةُ الإسلام، وأنه دِين الله الذِي لَا يَقبل مِن أحدٍ سواه، إذا نُبِّه علَى هَذا النُّكتة، إلَّا كانت حياةُ قلبِه وصحةُ إيمانه تُوجِب استيقاظَه بأسرع تنبيهٍ؛ ولكن نعوذ بالله مِن رَيْن القلوب، وهوى النُّفوس اللذَيْن يصُدَّان عَن معرفة الحقِّ واتباعِه[١].

---

[١] هذا صحيحٌ، فلَا شك أنَّ مَن وقَر الإيمانُ فِي قلبه وكَمَل أنَّه سيَنْفر نُفورًا كاملًا مِن مُشابهة المشركين؛ لِـمَا يترتَّب علَى ذَلِك مِن المفاسد العَظيمة، واضمِحْلال الشخصيَّة الإسلاميَّة فِي غِمار هؤلاء الكفَّار، وسيأتي مَا يتبيَّن بِه ذَلِك مِن كلام المؤلِّف رحمه الله، فلا حاجةَ للإطالة.

***

فصل

اعْلَم أنَّ الله سبحانه وتَعالى بعَث مُحَمَّدًا ﷺ إلى الخَلْق علَى فترة مِن الرُّسُل، وقد مَقَتَ أهلَ الأرضِ: عربَهم وعجمَهم، إلَّا بقايا مِن أهل الكتاب، ماتُوا -أو أكثرُهم- قُبيل مَبعثه؛ والناس إذ ذاكَ أحدُ رجُلين: إما كتابِيٌّ مُعتصِم بكتاب؛ إما مُبدَّل، وإما مبدَّل منسوخ[١]، ودِينٍ دارِس: بعضُه مجهول، وبعضه متروك.

وإمَّا أُمِّيٌّ مِن عربِيٍّ وعَجَميٍّ، مُقْبِل علَى عبادةِ مَا استحسنه، وظنَّ أنَّه يَنفعه مِن نَجْم، أو وثَن، أو قَبر، أو تمثال، أو غَير ذلك؛ والناس فِي جاهلية جَهلاء، مِن مقالاتٍ يظنونَها عِلمًا وهي جهل، وأعمالٍ يَحسبونَها صلاحًا وهي فَساد.

وغاية البارِع مِنهم علمًا وعملًا: أن يُحصِّل قليلًا مِن العِلم الموروث عَن الأنبياء المتقدِّمين، قدِ اشتبَه عليهم حقُّه بباطله، أو يَشتغل بعملٍ القليلُ مِنْه مشروعٌ، وأكثره مبتدَع، لَا يكاد يؤثِّر فِي صلاحِه إلَّا قليلًا، أو أن يَكْدَحَ بنظرِه كَدْحَ المتفلسِفَة؛ فتذُوب مُهْجته فِي الأمور الطبيعية والرياضية، وإصلاح الأخلاق، حتَّى يصلَ -إن وَصَل- بعد الجَهد الذِي لَا يُوصف إلى نَزْر قليلٍ مُضطرب، لَا يَروي ولا يَشفي مِن العِلم الإلهي، باطلُه أضعافُ حقِّه -إن حصل وأنَّى له ذَلِك- مع كثرة الاختلاف بين أهله والاضطرابِ، وتعذُّر الأدلَّة عليه والأسباب؟!

فهدَى اللهُ الناسَ بِبَركة نُبوة مُحمد ﷺ، وبما جاء بِه مِن البينات والهُدى، هدايةً جَلَّت عَن وَصْف الواصفين، وفاقت معرفة العارفين، حتى حصَل لأُمَّته المؤمِنين

---

[١] يعني: إمَّا «مبدَّل» أي: بدون نَسْخ، وإما «مبدَّل منسوخ» أي: جَمَع بين الأمرين، وفي نُسخة: «إما مبدل وإما منسوخ»، وهو أحسنُ.

عمومًا، ولأُولي العلم مِنهم خصوصًا: مِن العلم النافع، والعمل الصالح، والأخلاق العظيمة، والسُّنن المستقيمة، مَا لو جُمعت حِكمة سائر الأمم علمًا وعملًا -الخالصة مِن كل شَوْب- إلى الحِكمة التي بُعث بها لَتفاوتَا تفاوتًا يَمنَع معرفة قَدْر النِّسبة بينهما؛ فلِلَّه الحمد كما يُحبُّ ربُّنا ويَرضى.

ودلائلُ هَذا وشواهدُه ليس هَذا موضِعَها.

ثُمَّ إنَّه سبحانَه بعثَه بدِين الإسلام الذِي هُو الصِّراط المستقيم، وفَرَض علَى الخَلق أن يسألوه هدايتَه كلَّ يوم فِي صلاتهم، ووصَفه بأنَّه صراط الذين أنعم عليهم مِن النَّبيِّين والصدِّيقين، والشُّهداء والصالحين، غيرِ المغضوب عليهم ولا الضالِّين.

قال عَدِيُّ بن حاتِم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أتيت رسول الله ﷺ -وهو جالس فِي المسجد- فقال القوم: هَذا عَديُّ بن حاتِم، وجِئت بغير أمانٍ ولا كتاب؛ فلما دُفِعتُ إليه أَخَذ بيدي -وقد كان قال قبل ذلك: «**إنِّي لأرجُو أن يَجعلَ اللهُ يدَه بيَدِي**»[1]؛ قال: فقَام بي فلَقِيَتْه امرأةٌ وصبيٌّ معها؛ فقالا: إنَّ لنا إليكَ حاجةً، فقام معهما حتَّى قضى حاجتَهما؛ ثُم أخذ بيدي حتَّى أتى بي دارَه، فألقتْ له الوَليدة وِسادةً، فجلس عليها، وجلستُ بين يديه، فحمِد الله، وأثنَى عليه، ثُم قال: «**ما يُفِرُّكَ؟! أَيُفِرُّكَ أَنْ تَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟ فَهَلْ تَعْلَمُ مِنْ إِلَهٍ سِوَى اللهِ؟**»، قال: قلت: لا؛ ثُم تكلَّم ساعةً، ثُم قال: «**إِنَّمَا يُفِرُّكَ أَنْ تَقُولَ: اللهُ أَكْبَرُ؛ وتَعْلَمُ شَيْئًا أَكْبَرَ مِنَ اللهِ؟!**»، قال: قلتُ: لا؛ قال: «**فإنَّ اليَهُودَ مَغْضُوبٌ عَلَيهِم، وإنَّ النَّصارى ضُلَّالٌ**»؛ قال: فقلت: فإنِّي حَنِيف مُسلِم، قال: فرأيتُ وجهَه يَنْبسط فَرَحًا؛ وذكر حديثًا طويلًا رواه التِّرْمذي، وقال: هَذا حديث حسَن غَريب.

---

[١] في نسخة: «فِي يدِي»، وهي أحسنُ، فـ«في» للظَّرفية أَظْهر مِن «الباء».

وقد دلَّ كتابُ الله علَى معنَى هَذا الحديث:

قال اللهُ سبحانَه: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة:٦٠]، والضَّميرُ عائدٌ إلى اليهود، والخطابُ معهم كما دلَّ عليه سياقُ الكلام.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ﴾ [المجادلة:١٤]، وهُمُ المنافقون الذين تولَّوُا اليهود باتِّفاق أهل التفسير؛ وسياقُ الآية يدل عليه.

وقال تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٢]، وذَكَر في البقرة قولَه تعالى: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٦١]، وهَذا بيانٌ أنَّ اليهودَ مغضوبٌ علَيهِم.

وقال فِي النصارى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ إلى قولِه: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة:٧٧].

وهَذا خطابٌ للنصارى، كما دلَّ عليه السياقُ؛ ولهَذا نهاهُم عَن الغُلوِّ، وهو مُجاوزة الحَدِّ، كما نهاهم عنه فِي قوله: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ﴾ الآية [النساء:١٧١]؛ واليهود مقصِّرون عَن الحَق، والنصارى غالُون فِيهِ.

فأمَّا وَسْم اليهود بالغَضَب، والنصارى بالضَّلال؛ فله أسباب ظاهرة وباطنة، ليس هَذا موضِعَها.

وجِماع ذلك: أن كُفر اليَهود أصلُه: مِن جهة عدم العَمَل بعِلْمهم، فهم يَعلَمون الحقَّ، ولا يَتَّبِعونه عملًا، أو لَا قولًا ولا عملًا.

وكُفْر النَّصارى: مِن جهة عَمَلهم بِلا عِلْم، فهم يَجتهِدون فِي أصناف العبادات بلا شريعةٍ مِنَ الله، ويقولون علَى الله مَا لَا يعلمون.

ولهَذا كان السَّلفُ -سفيانُ بن عُيينة وغيرُه- يقولون: إنَّ مَن فَسَد مِن علمائنا ففيه شَبَه مِن اليهود، ومَن فَسَد مِن عُبَّادِنا ففيه شَبَه مِن النصارى.

وليس هَذا مَوضعَ شَرحِ ذلكَ.

ومع أنَّ الله قد حذَّرنا سبيلَهم، فقضاؤُه نافذٌ بما أخبَر به رسولُه ممَّا سَبَق فِي عِلْمه، حيث قال فيما خرَّجاه فِي الصحيحين عَن أبي سعيد الخُدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ، حتَّى لَوْ دَخَلوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ**» قالُوا: يا رسول الله، اليهودُ والنصارى؟ قال: «**فمَنْ؟!**».

وروى البُخاريُّ فِي صحيحه عَن أبي هُرَيْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَن النَّبي ﷺ: «**لا تَقومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي مَأْخَذَ القُرون، شِبرًا بشبرٍ، وذِراعًا بِذِراعٍ**»، فقيل: يا رسول الله! كفارسَ والروم؟ قال: «**ومَنِ النَّاسُ إلَّا أُولَئِكَ!**».

فأَخبر أنَّه سيكون فِي أُمته مُضاهاة لليهود والنصارى، وهم أهل الكتاب، ومُضاهاة لفارسَ والروم، وهم الأعاجم.

وقد كان ﷺ يَنهى عَن التشبُّه بهؤلاء وهؤلاء، وليس هَذا إخبارًا عَن جَميع الأُمَّة، بل قد تواترَ عنه أنَّه لَا تزال طائفةٌ مِن أُمته ظاهرةً علَى الحقِّ حتى تقومَ الساعةُ.

وأخبر ﷺ أن الله لَا يَجمعُ هذِه الأُمَّة علَى ضلالة؛ وأن الله لَا يزال يَغْرِس فِي هَذا الدِّين غَرسًا يَستعمِلهم فِيهِ بطاعته.

فعُلِم بخَبَره الصِّدق أنَّه فِي أُمَّته قومٌ مُستمسكون بهَدْيه الذِي هُو دِين الإسلام مَحْضًا، وقوم مُنحرفون إلى شُعبة مِن شُعَب اليهود، أو إلى شُعبة مِن شُعَب النَّصارى،

وإِنْ كان الرجُل لَا يَكْفر بكل انحرافٍ؛ بل وقد لَا يَفْسُق أيضًا، بل قد يكون الانحراف كُفْرًا، وقد يكون فِسقًا، وقد يكون معصيةً، وقد يكون خطأً[١].

---

[١] هذه الجملة يريد بها المؤلِّف رحمه الله أننا وإن كنا أُمرنا باجتناب طريق اليهود والنصارى فإنَّ مَا قضاهُ الله تعالى فِي عِلمه لَا بدَّ أن يقع، وهو مَا أَخبر بِه النبي ﷺ مِن أن هذِه الأُمَّةَ تَتْبع سَنن مَن كان قبلها.

و«سَنَن» بفتح السِّين، ويجوز ضَمُّها، فعلى الفتح بمعنَى الطريق، وعلى الضَّم بمعنَى الطُّرُق؛ لأنها جمع «سُنَّة»، والسُّنة فِي اللغة: الطريقة.

وقول الرسول ﷺ: «فَمَنْ؟»، هَذا استِفهام تَقرِيريٌّ؛ لأنَّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ استَغرَبوا واستَنكَروا أَنْ تتَّبع هذِه الأُمَّة سَنن من كان قبلَها، فقالُوا: اليهودُ والنصارى؟ قال: «فَمَنْ؟»، ولكنَّ هَذا التَّقريرَ لَا يَعني الإقرارَ، يعني: أنَّ الرسول ﷺ قرَّر بأن هَذا سيَكون، ولكنه لَا يُقِرُّه عليه الصلاة والسلام، بل نُهينا عَن اتِّباعهم.

ثم بيَّن المؤلف رحمه الله: أن هذِه الأُمَّة لَا يُمكن أن تكون كلُّها مُشابهةً لليَهود والنَّصارى، بل لَا بدَّ أن يَكون مِن الأُمة طائفة منصورة قائمة بأَمْر الله تعالى إلى يوم القيامة.

وكذَلِك بيَّن رحمه الله: أن الناس يَنحرِفون، وأنَّ الانحراف أربعة أقسام: كُفرٌ، وفِسقٌ، ومَعصيةٌ، وخطأٌ؛ فإِنْ كان الانحراف يُؤدي إلى الرِّدَّة صار كُفرًا؛ وإِنْ كان يؤدِّي إلى خَرْم المُروءة والدِّين ولا يَصل إلى الكُفر فهو فِسقٌ؛ وإِنْ كان دون ذَلِك فهو مَعصية؛ وإِنْ كان ناتجًا عَن تأويل له مَساغ فِي اللغة فهو خطأٌ.

ويَصِحُّ أن يُوصَف الخطأ بالانحراف، لكن لَا يَصِحُّ أن يُوصَف قائله بأَنَّه مُنحرِف إذا علمنا أَنَّه صادِر عَن اجتهاد، وهَذا هُو بيت القصيد فيما يُرى فِي كلام بعض الأَئمَّة -الذين تَشْهد لهمُ الأُمَّة بالنُّصح لله تعالى، ولكتابه، ولرسوله ﷺ ولأَئِمَّة المسلمين- مِنَ الانحراف، فإنَّ هَذا انحرافٌ صادرٌ عَن خطأ، ونَصِفُ هَذا بأَنَّه انحرافٌ وأَنَّه ضَلال،

وهَذا الانحرافُ أَمْرٌ تَتَقاضَاهُ الطِّباع ويُزيِّنه الشَّيطان، فلِذلكَ أُمِر العبدُ بدوام دُعاء الله سبحانَه بالهداية إلى الاستقامة التي لَا يَهودِيةَ فيها ولا نصرانيةَ أصلًا.

وأنا أُشير إلى بعض أُمور أهل الكتاب والأعاجم، التي ابتُلِيَتْ بها هذِه الأُمَّة؛ ليَجتَنِب المسلمُ الحنيفُ الانحرافَ عَن الصراط المستقيم إلى صراط المغضوب عليهِم أوِ الضَّالِّين.

قال الله سبحانَه: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة:١٠٩]؛ فذَمَّ اليهودَ علَى مَا حسَدوا المؤمِنين علَى الهُدى والعِلم.

وقد يُبتلى بعضُ المُنتسِبين إلى العِلم وغيرهم بنوعٍ مِنَ الحسَد لمن هَداه اللهُ بعِلمٍ نافعٍ، أو عملٍ صالحٍ، وهو خُلُق مَذموم مُطلقًا، وهو فِي هَذا الموضِع مِن أخلاق المغضوب عليهِم.

وقال الله سبحانَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء:٣٦-٣٧].

فوصفَهم بالبُخل الذِي هُو البُخل بالعِلم، والبُخل بالمال، وإِنْ كان السِّياق يدلُّ علَى أنَّ البُخل بالعِلم هُو المقصود الأكبر، وكذَلِك وصَفَهم بكِتمان العِلم فِي غير آية؛

= لكن لَا نَصِف قائِلَهُ بأنَّه مُنحرِف؛ لأنه وَقَع عَن خَطأٍ.

وقد أَخبر النبيُّ عليه الصلاة والسلام أنَّ مَنِ اجتهدَ مِن هذِه الأُمَّة فأخطأ فله أجرٌ، والذِي له أجر لَا يُمكن أن يُقال عنه: مُنحرِفٌ، لكن مَن عُلم عنه سُوء القَصد والمعاندة -حينئذٍ- إذا قال قولًا مُنحرِفًا، قلنا: إنَّه مُنحرِف «اسم فاعل»؛ وعليه فيجب أن نَعرف الفرق بين القائل والمَقولة، والفاعل والفِعل.

مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ الآية [آل عمران:١٨٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ الآية [البقرة:١٥٩-١٦٠]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ﴾ الآية [البقرة:١٧٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:٧٦][1].

---

[١] بيَّن المؤلف رحمه الله أنَّ الذِي فِي قلبه حسَد فِيهِ شَبَهٌ مِن اليهود، فإذا حسَد أحدًا علَى مَا آتاه الله مِن فَضْله، مِن عِلم، أو مالٍ، أو جاهٍ، أو ولَد، أو غير ذلك، ففيه شبه مِن اليهود؛ لأنَّ اليهود يحسُدون الناس علَى مَا آتاهم اللهُ مِن فَضله.

والحسَد: قيل: إنَّه تمنِّي زَوالِ نِعمة الله عَزَّوَجَلَّ علَى غيره، وقيل: كراهة نِعمة الله علَى غيره، وهَذا الثاني هُو تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقال: مَن كَرِه مَا أنعمَ الله بِه علَى غيره فقد حسَده، سواء تمنَّى زوالها أو لم يتمَنَّ[1]، ومَا قاله رحمه الله أصحُّ؛ لقَول النبيِّ ﷺ: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»[2] فكيف تَكرَه لأخيكَ أن يَمُنَّ الله عليه بفضل مِن علمٍ، أو مال، أو جاهٍ، أو وَلَد، أو غير ذلك، وأنتَ لَا تَكرَه ذَلِك لنفسك، هَذا حسد؛ فعليكَ أن تتجنَّب هَذا.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ١١١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب بنفسه، رقم (١٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير، رقم (٤٥) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فوصَف المغضوبَ عليهم بأنَّهم يَكتُمون العِلْم، تارةً بُخلًا به، وتارةً اعتياضًا عَن إظهاره بالدُّنيا، وتارةً خوفًا أن يُحتَج عليهم بما أظهروه مِنه[١].

---

[١] **قوله رحمه الله**: «تارةً بُخلًا به» إذ يَخشى أنَّه إذا علَّم الناسَ صاروا متعلِّمِين، وربَّما كانوا مثلَه أو أكثر عِلْمًا، فيقول: اكْتُم العِلْم؛ لئلَّا يتعلَّم الناسُ، فيَكونوا مِثلَك أو خيرًا مِنكَ.

وقوله: «وتارةً اعتياضًا عَن إظهارِه بالدُّنيا» يعني: أنَّه يَشتغِل بالدُّنيا، أو يَأخُذ علَى كَتْمه العلمَ مصلحةً دُنْيوية، سواءٌ أكان عَن طريق كُبراء، أو أُمراء، أو وُزراء، أو غيرَ ذلك.

وقوله: «وتارةً خوفًا أن يُحتَجَّ عليهِم» وهَذا أيضًا يَقَع كثيرًا -نَسألُ اللهَ العافية-؛ فلا يُبيِّن الحقَّ؛ لأنَّه لو بيَّنه احتجُّوا عليه؛ فمثلًا: أن يكون طالبُ العِلْم يَتعامَل بمُعاملة رِبويَّةٍ تَحيُّلًا، ويَخشى أن يقولَ للناس: هَذا حرامٌ فيَحتَجُّون عليه، أو مثلًا: يُقَعِّد قاعدةً ظنَّها صحيحةً، ثُم تُنْتَقَض ولا يُبيِّن أنَّها مُنْتَقَضة، يَخشى أن يُحتَجَّ عليه، ويقال: كيف تَعمَل بهذه القاعدةِ فِي هَذا الموضِعِ، ولا تَعمَل بها فِي هَذا الموضِعِ؟!

وهَذا أيضًا يرِد -مع الأسف- مِن بعضِ كِبار العُلَماء تَقلِيدًا؛ فمَثلًا: تَجِدُه يَحتجُّ بحديث واحد علَى مَسألة، ولا يَحتجُّ بِه علَى مَسألة أخرى فِي هَذا الحديثِ نفسِه.

وأَضرب لهَذا مثلًا: أن الرسُول ﷺ قال: «**لَا يَتَوَضَّأ الرَّجُلُ بِفَضْلِ المَرْأَةِ، وَلَا المَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعًا**»[١]. وفي لفظ: «**لَا يَغْتَسِل**»؛ وبعضُ العُلَماء رحِمهم الله قالُوا: لَا يَغتسِل الرجُل بفَضل المرأة، وتَغْتسِل المرأةُ بفَضْل الرجُل، والحديث واحدٌ؛ بل إنَّ اغتسال الرجُل بفَضْل المرأة جاءتْ بِه السُّنة، فقدِ اغتسلَ النبيُّ ﷺ مِن جَفْنة بعد

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب النهي عن ذلك، رقم (٨١)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب ذكر النهي عن الاغتسال بفضل الجنب، رقم (٢٣٨).

.....

= أنِ اغتَسَلتْ مِنها إحدَى نِسائِه[1]؛ فتَجِدُ أنَّ التَّقلِيدَ والهوى يَحْمل الإنسانَ علَى أن يَتَناقَض فِي استدلاله وفي تَقْعِيده.

المُهِمُّ: أنَّ مَن سلَك هَذا السبيلَ ففيه شَبَهٌ باليَهود الذين إذا لَقُوا الذين آمنوا قالوا: آمنا، والحقُّ مَعَكم، ومحمدٌ رسولُ الله الذِي أَخبر بِه عِيسى عليهما الصلاة والسلام، وجاء ذِكْرُهُ فِي التوراةِ والإنجيلِ؛ ثُمَّ إذا خلا بعضُهم إلى بَعْضٍ قالوا: أَتُحَدِّثُونهم بما فَتَح اللهُ -وهَذا الاستفهامُ تَوبِيخِيٌّ- عليكم ليُحاجُّوكم بِه عند ربِّكم أفلا تَعقِلون؟! فليس عقلًا أن تُحدِّث إنسانًا بشيء يكون حُجَّة عليكَ؟! صحيحٌ أنَّ هَذا ليس عقلًا، ولكِنْ أَعْقلُ مِن ذَلِك أن تُحدِّثه بالحقِّ، وتَتْبَع الحقَّ.

مسألة: لو أنَّ أحدًا رجَّح شيئًا أَراهُ أنَّه بِدعةٌ، فأَتيتُه بالدليل ونصحتُه فلَمْ يَستجِب ورَدَّ دليلي بالدليل -يعني: لم يَترَجَّحْ عنده حتى هَذا الدليلُ-؛ وقال: إنَّه لَا يَبلُغ بالقُوَّة التي تَجعَلُني أَقْبَله، فهل يَجوزُ أن أقولَ عنه: صاحبُ هوًى أو مُبْتدِع؟

الجواب: لا، إذا علِمتَ صِدق نيَّته؛ لأنَّ بعضَ الناس يَظهَر من حاله أنَّه مُعانِد وإنْ كان قال: هَذا الظاهر لي بالدليل، لكن أعرِف أنَّه معانِد؛ لأنَّ الناسَ التَفُّوا حولَه من أجْل هذِه البِدْعة، ويَخْشَى إنْ أَنكرَها يومًا مِنَ الدهْر أنْ يَتفرَّقوا عنه -بِناءً علَى ظنِّه ومَا يُوحِيه الشيطان إليه- لكن إذا علِمت منه هَذا حقيقةً، وهَذا الذِي أدَّاه إليه اجتهادُه وأنا لَا أُكرِهه علَى هَذا، ولا أقولُ: إنَّه صاحبُ بِدعة، بَلْ رُبَّما أَزدادُ مَحبَّة فِيهِ، حيث إنَّه لم يَخْشَ فِي الله لَوْمَةَ لائمٍ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب الماء لا يجنب، رقم (٦٨)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في الرخصة في فضل طهور المرأة، رقم (٦٥)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الرخصة بفضل وضوء المرأة، رقم (٣٧٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهَذا قد يُبتلَى بِه طوائفُ منَ المُنتَسبِين إلى العِلم، فإنَّهم تارةً يَكتُمون العِلْم بُخلًا به، وكراهةً لِأَنْ يَنال غيرُهم مِنَ الفَضْل مَا نالُوه، وتارةً اعتياضًا عنه برئاسة أو مالٍ فيَخافُ مِن إظهاره انتقاصَ رئاسته، أو نَقْصَ ماله، وتارةً يكون قد خالَف غيرَه فِي مسألة، أوِ اعتزَى إلى طائفة قد خُولِفتْ فِي مسألةٍ، فيَكتُم مِنَ العِلْم مَا فِيهِ حجة لِمُخالِفِهِ وإِنْ لم يَتيَقَّنْ أنَّ مُخالفَه مُبطِل[١].

ولِهَذا قال عبدُ الرحمن بنُ مَهْدِيٍّ وغيرُه: أهلُ العلم يكتبون مَا لَهُم ومَا عليهم، وأهل الأَهواء لَا يَكتُبون إلَّا مَا لَهُم.

وليس الغَرَضُ تَفصِيلَ مَا يَجِب أو يُستحَبُّ فِي ذلك؛ بلِ الغَرَض التنبيهُ علَى مَجامِعَ يَتَفَطَّن اللبيبُ بها لما يَنفعُه اللهُ به، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة:٩١]، بعد أن قال: ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٨٩].

فوصَف اليهودَ أنَّهم كانوا يَعْرِفون الحقَّ قبل ظُهور الناطِق به، والداعي إليه، فلمَّا جاءَهُمُ الناطقُ بِه من غير طائفةٍ يَهْوَوْنَها لم يَنقادوا له، وأنَّهم لَا يَقبَلُون الحقَّ إلَّا مِنَ الطائِفة التي هُم مُنتسِبون إليها، مع أنَّهم لَا يَتْبَعون مَا لزِمَهم فِي اعتِقادِهم.

وهَذا يُبتلَى بِه كثيرٌ مِنَ المُنتَسِبين إلى طائفة مُعَيَّنة فِي العِلْم، أوِ الدِّين، مِنَ المُتَفَقِّهة، أو المُتَصَوِّفة، أو غيرهم، أو إلى رَئِيس معظَّمٍ عِندهم فِي الدِّين غيرِ النبيِّ ﷺ،

---

[١] هذه ثلاثة أسباب لكَتْم العِلْم: إما البُخل به؛ مخافةَ أن يَنالَ غيرُه مَا ناله مِنَ الشَّرَف فِي العِلْم، وإمَّا أنْ يَخشَى مِنْ فَوَات رِئاسة أو جاهٍ إذا أَظهَر العِلم عِنْده؛ لكَونه يُخالف مَا عليه الناس ممَّا اعتادُوه، وإما لكَونه حُجَّة لغَيره فيَكتُم الحُجَّة التي تَشهَد لِمُخالِفِه؛ لئلا يَغلِبه فِي الحُجَّة.

فإنَّهم لَا يَقبَلون مِنَ الدِّين رأيًا ورِوايةً: إلَّا مَا جاءتْ بِه طائِفتُهم، ثُمَّ إنَّهم لَا يَعلَمون مَا تُوجِبُه طائِفتُهم[١]، مع أنَّ دِين الإسلام يُوجِب اتِّباعَ الحقِّ مُطلَقًا، روايةً ورأيًا، من غير تعيين شَخْصٍ أو طائفةٍ غير الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقال تعالى فِي صفة المغضوب عليهم: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦]، ووَصَفَهم بأنَّهم: ﴿يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران:٧٨].

والتَّحريف قد فُسِّر بتَحريف التَّنزِيل وبتَحرِيف التَّأويل:

فأمَّا تَحرِيف التَّأوِيل فكثيرٌ جدًّا، وقدِ ابتُليتْ بِه طوائفُ من هذِه الأُمَّة.

وأمَّا تَحرِيف التَّنزِيل فقد وَقَع فِي كثير من الناس، يُحرِّفون ألفاظَ الرسول ﷺ، ويَرْوُون الحديث بروايات مُنْكرة، وإنْ كان الجهابذة يَدفَعون ذلك.

وربَّما يطَّاول بعضُهم إلى تَحرِيف التَّنزِيل، وإن لم يُمكِنه ذَلِك، كما قرأ بعضُهم: (وكلمَ اللهَ مُوسَى تَكلِيمًا)[٢].

---

[١] وهَذا ظاهر فِي الروافِض ظُهورًا بيِّنًا؛ لأنَّهم لَا يَقبَلون مِنَ الآراء ولا مِنَ الرِّوايات إلَّا مَا كان فِي كُتُبهم فقط، وإذا احتجُّوا أحيانًا بما فِي كُتُب أهل السُّنَّة فإنَّهم لَا يُرِيدون إلَّا إلزامَ أهل السُّنَّة بما يَظنُّون أنَّه مُرادُ الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم.

[٢] فهُمْ بدلًا من أن يقرؤوا: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، قالوا: (وكلَّمَ اللهَ مُوسَى) مِن أَجْل أن يكونَ المكلِّم هُو موسى عليه السلام، لكن أَورد أهل السُّنَّة والحقِّ علَى هَذا فقالُوا: مَا تقولون فِي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣] فعجزوا عَن الجواب، فلا يُمكِن أن يدَّعِيَ أَحَدٌ أن: «ربُّه» هنا ليس بفاعِل.

وأمَّا لَيُّ الأَلسِنة بما يُظن أنَّه من عِند الله: فكَوَضْع الوضَّاعِين الأحاديثَ على رسول الله ﷺ، أو إقامة مَا يُظَنُّ أنَّه حُجة فِي الدِّين، وليس بحُجَّة.

وهَذا الضَّرْب مِن أنواع أخلاق اليهود، وذمُّها فِي النُّصوص كثيرٌ لَمن تَدبَّره فِي كتاب الله وسُنَّة رسولِه، ثُمَّ نَظَر بنور الإيمان إلى مَا وَقَع فِي الأُمَّة مِنَ الأحداث[1].

وقال سبحانه عَنِ النَّصارى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ﴾ [النساء:١٧١]، وقال تعالى: ﴿لَقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ [المائدة:٧٢]، إلى غير ذَلِك مِنَ المَواضِع.

ثُمَّ إنَّ الغُلُوَّ فِي الأنبياء والصالحين قد وقع فِي طوائف مِنْ ضُلَّال المُتعبِّدة والمُتصوِّفة، حتَّى خالَط كثيرًا مِنهم مِن مَذاهِب الحُلول والاتِّحاد مَا هُو أقبحُ من قول النصارى أو مثله أو دونَه.

وقال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾ [التوبة:٣١]؛ وفسَّره النبيُّ ﷺ لعَدِيِّ بن حاتِم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنَّهم: أحلُّوا لهم الحرام فأطاعوهم، وحرَّموا عليهم الحلالَ فاتَّبعوهم؛ وكثيرٌ مِن أتباع المُتعبِّدة يُطِيع بَعضَ المعظَّمِين عِندَه فِي كُلِّ مَا يأمُرُه به، وإن تَضمَّن تَحليلَ حرامٍ أو تحريمَ حلال.

وقال سبحانه عَن الضَّالِّين: ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا مَا كَتَبۡنَٰهَا عَلَيۡهِمۡ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ رِضۡوَٰنِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:٢٧]، وقدِ ابتُلِي طوائفُ مِن المُسلِمين مِنَ الرهبانيَّة المبتدَعة بما الله بِه عليم.

---

[١] **قوله رحمه الله**: «مِنَ الأَحداث»؛ بناءً علَى التحريف اللفظي والمعنوي؛ لأَنَّ تَحريفَ التَّنزِيل يُسمِّيه التحريفَ اللفظيَّ، وتَحرِيف التَّأوِيل يُسمِّيه التَّحرِيفَ المَعنَوِيَّ؛ فما وَقَع مَا وَقَع بين الأُمَّة مِنَ الفِتَن والقَتْل والسَّلْب والنَّهْب إلَّا بهَذا التَّحرِيف.

وقال الله سبحانه: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ [الكهف:٢١]، فكان الضَّالُّون -بل والمَغضوبُ عليهم- يَبنون المَساجِد علَى قبور الأنبياء والصالحين، وقد نهى رسولُ الله ﷺ أُمَّتَه عَن ذَلِك فِي غير مَوطِن، حتَّى فِي وقت مُفارَقته الدنيا -بأبي هُو وأمي-، ثُمَّ إنَّ هَذا قدِ ابتُلِي بِه كثيرٌ مِنْ هَذِه الأُمَّة[١].

ثُمَّ إنَّ الضَّالِّين تَجِد عامَّة دِينِهم إنَّما يَقوم بالأصوات المُطْرِبة، والصُّور الجميلة فلا يَهتمُّون بأمْر دِينهم بأكثرَ من تَلحِين الأصوات.

ثُمَّ تَجِد أنَّه قدِ ابتُلِيتْ هذِه الأُمَّةُ مِنِ اتِّخاذ السماع المُطْرِب سَماعَ القصائد لإصلاح القُلوب والأحوال بِه مَا فِيهِ مُضاهاة لبَعْض حال الضَّالِّين[٢].

وقال سبحانه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [البقرة:١١٣]، فأَخبَر أنَّ كلَّ واحِدة مِنَ الأُمَّتَين تَجحَد كُلَّ مَا الأُخرى عليه، وأنتَ تَجِد كثيرًا مِنَ المُتفقِّهة إذا رأى المُتصوِّفة والمتعبِّدة، لَا يَراهم شَيئًا، ولا يَعُدُّهم إلَّا جُهَّالًا ضُلَّالًا، ولا يَعتقِد فِي طريقهم مِنَ العِلْم والهُدى شيئًا، وترى كثيرًا مِنَ المُتصوِّفة والمُتفقِّرة لَا يرى الشريعة والعِلْم شيئًا، بل يرى المُتمسِّكَ بها مُنقطعًا عَنِ الله وأنَّه ليس عند أهلها مِمَّا يَنفعُ عِندَ الله شيئًا.

وإنَّما الصَّواب: أنَّ مَا جاء بِه الكتاب والسُّنَّة مِن هَذا وهَذا حقٌّ، ومَا خالَف الكتاب والسُّنَّة مِن هَذا وهَذا باطلٌ[٣].

---

[١] هذه مَسائلُ يَنبغِي لطالِب العِلْم أن يَنتبِه لها؛ فالمؤلِّف الآن يَسوق المسائلَ التي شابَه فيها طائفةٌ مِن هذِه الأُمَّة لِـمَن سبَق مِنَ اليهود والنصارى.

[٢] وهَذا يَنطبِق علَى بَعْض الأناشيد التي فَعَلها الصُّوفيَّة.

[٣] هَذا الذِي قاله شيخُ الإسلام رحمه الله هُو الحقُّ، وهو: أَنْ نَقبلَ الحقَّ مِن أيِّ طائفة، سواءً كان مِنَ المُتصوِّفة أوِ المُتفقِّهة وعُلَـماء الشريعة، أمَّا أن لَا نَقبَل من هؤلاء شيئًا

وأمَّا مُشابهة فارسَ والرُّوم؛ فقد دَخَل فِي هذِه الأُمَّة مِنَ الآثار الرُّومِيَّة قولًا وعملًا، والآثار الفارسيَّة قولًا وعملًا، مَا لَا خفاء فِيهِ علَى مؤمنٍ عَليمٍ بدِين الإسلام، وبما حدَث فيه[١].

= ونَقول: كلُّ فِعلِهم خطأٌ، فليس بصحيحٍ، والإمامُ أحمد رحمه الله كان يَجلِس أحيانًا إلى بعض المُتصوِّفة ليُلَيِّن قلبَه؛ لأنَّ عِندهم مِن تَلْيين القلوب والعُزوف عَن الدُّنيا مَا ليس عند غيرهم؛ فلا هَذا ولا هَذا، خُذِ الحقَّ من أيِّ إنسان كان، سواء مِنَ المُتصوِّف أو المُتَفَقِّه أو غيرِهما؛ ومُشابهةُ هؤلاءِ لليهود والنصارى: أن المُتصوِّفة لَا يَرون عُلَماء الفِقْه والشريعة شيئًا، وعُلَماء الفِقْه والشَّرِيعة لَا يَرون المُتصوِّفة شيئًا.

أما التَّعلُّم علَى أيديهم -يعني: المتصوفةَ- فلا؛ لأنَّه رُبَّمَا يُغرِيهم، فيستمرُّون علَى مَا هم عليه، ويَغرُّ غيرَهم أيضًا، يقولون: فلانٌ يَدرُس عليه فلانٌ، ويَتلقَّى عَن فلانٍ؛ فيَحصُل بذلك لَغَط كثير.

أمَّا قَبولُ الحقِّ فأقول: اقبَلِ الحقَّ مِن أيِّ إنسانٍ، حتَّى مِنَ اليهوديِّ والنَّصرانيِّ والمشرك.

مسألة: إذا كان فِي بَعْض البلاد لَا يَكاد الواحد يَجِد مَن يَدرُس عليه إلَّا مَن عِنْده بِدعة فِي اعتقادٍ أو بِدْعة فِي عَمَلٍ، ويَصعُب عليه الرِّحلةُ إلى أهل العِلْم مِن أهل السُّنَّة؟

فيقال: ألا يُمكن أنْ يَقرأ مِنَ الكتاب؟ فيقول: بلى يُمكِن، ولكن تَحصيله قليل عمَّن جلس إلى أهل العِلْم؟ فالجواب: لا بُدَّ للإنسان أن يَنظُر المصالحَ والمفاسدَ، ولا يُمكِنُ الحُكمُ العامُّ لَا بالمَنْع ولا بالإباحة.

[١] ذكر رحمه الله أنَّه لَا خفاءَ علَى مَنِ اجتمع فِيهِ هذِه الصفاتُ: الأول أنَّه مُؤمِن، والثاني: عليمٌ بدِين الإسلام، والثالث: عليمٌ بما حدَث فيه، فمَن لم يَتحقَّقِ الإيمانُ فِي قلبه، فإنَّه لَا يَعرِف مَا الذِي دَخَل علَى الإسلام مِنَ الحوادث والأحداث وغيرها؛ ومَن

وليس الغَرَضُ هنا تَفصِيلَ الأمور الَّتِي وَقَعتْ فِي الأُمَّة، ممَّا تُضارِع طريقَ المَغضوب عليهم أوِ الضَّالِّين، وإِنْ كان بعضُ ذَلِك قد يَقَع مَغفورًا لصاحبه؛ إما لاجتهادٍ أخطأ فيه، أو لِحَسناتٍ محَتِ السَّيِّئات، أو غير ذلك[1].

= لم يَعرِف دِين الإسلام أيضًا لَا يَعرِف مَا دخل فِيهِ مِمَّا ليس منه؛ ومَن لم يَعرِف مَا دخل فِيهِ مِمَّا ليس منه، فهو أيضًا لَا يَعرِف، إِذْ يَظُنُّ أَنَّ كلَّ شيء هُو الإسلام.

المُهِمُّ: اعرِف نفسَكَ، فإذا اتَّصفْتَ بهذه الصِّفاتِ الثلاثِ: الإيمانِ، والعِلْمِ بدِين الإسلام، والعِلْمِ بما حدَث فيه؛ تبيَّن لك مَا حصَل مِنَ البلاء العظيم مِن فارسَ والرُّومِ ومَا أشبَهَهم.

[١] شيخ الإسلام رحمه الله دائمًا يَتكلَّم بعَدْل وإنصاف، فيقول: قد يَقَع هَذا الخطأُ العظيمُ مَغفورًا لصاحبه؛ إمَّا لاجتهاد أخطأ فيه، أو لحسنات تَمْحو مَا حَصَل مِنْه مِن سيئات، وبهَذا نَعرِف ضَلال قَومٍ شنُّوا الغارَة علَى ابن حَجَر رحمه الله وعلى النَّوويِّ رحمه الله حيث أخطآ فِي شيءٍ، نَعلَم بحسَب مَا نَعلم من حالهما أنهما مُجتهِدان فيه، لكن مَا كلُّ مُجتَهِدٍ مُصيبٌ.

حتَّى بلغَنا أن بعض الناس يقول: يَجِب أن يُحرَق «فتح الباري» إحراقًا، ويَجِب أيضًا أن يُحرق «شرح صحيح مسلم»، لماذا؟! لأنَّ فيهما خطأً مِن آلاف الصواب، وهَذا ليس مِن العَدْل، بلا شكٍّ، ونحن نَعلَم بحسَب حال هذين الرَّجُلَين: أنَّ مَا وقَع مِنهما ليس عَن قصْدٍ، وليس كلُّ إنسان يقول بقول واحدٍ من قول مَذهَب يكون من أصحاب المَذهَب.

أرأيتَ لوِ اخترتَ قولًا مِن أقوال الشافعي، وأنتَ تَنتَمي إلى الحنابلة، أتكون شافعيًّا؟ لا، فمَثلًا: إذا أخطأ إنسان وأخذ بقولٍ مِن أقوال الأشعريَّة فِي مسألة مِن المَسائل خطأً، ونَعرِف أنَّه ليس عنده نِيَّة، إلَّا نيَّة حسنة، هل نقول: هَذا أشعري! يَجب أن نَحْذَر منه، يَجِب أنْ لَا نأخُذ مِنْه الصواب؟! والله المُستعان.

وإنَّما الغَرَض أن نُبيِّن ضرورةَ العبد وَفاقَتَه إلى هداية الصِّراط المُستقِيم، وأن يَنفَتِح لكَ بابٌ إلى مَعرِفة الإنحِراف.

ثُمَّ إنَّ الصِّراطَ المُستقيمَ هُو أمور باطِنة فِي القلب مِنِ اعتقاداتٍ، وإراداتٍ، وغيرِ ذلك، وأمور ظاهرة مِن أقوال وأفعال، قد تَكونُ عباداتٍ، وقد تَكونُ أيضًا عاداتٍ؛ فِي الطعام، واللِّباس، والنِّكاح، والمَسكَن، والاجتِماع والافتِراق، والسفَر، والإقامة، والرُّكوب، وغير ذلك.

وهذه الأُمور الباطنة والظاهرة بينهما ارتباطٌ ومُناسبة؛ فإنَّ مَا يَقوم بالقلب مِنَ الشُّعور والحال يُوجب أمورًا ظاهرةً، ومَا يَقومُ بالظاهر مِن سائر الأعمال يُوجِب للقَلب شُعورًا وأحوالًا[١].

وقد بعَث اللهُ محمَّدًا ﷺ بالحِكمة التي هي سُنَّته، وهي الشِّرْعة والمِنهاج الذِي شَرَعه له.

فكان مِن هذِه الحِكْمة: أَنْ شَرَع له مِن الأعمال والأقوال مَا يُباين سبيلَ المَغضوب عليهم، والضَّالِّين؛ فأُمِـر بمُخالفتهم فِي الهَدْي الظاهِر .....

---

[١] ولهَذا قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»(١)، وهَذا حقيقةٌ، فأنتَ لو لَبِستَ مثل لِباس فلان، ألا تَشعُر أن قَلبَكَ يَميل إليه؟ بلى؛ ولهَذا قلَّدْتَه، فكذَلِك الذِي يَتَشَبَّه بالكُفَّار لَا بُدَّ أنْ يَكون لِقَلْبه مَيلٌ إليهم؛ ولهَذا جَزَم النبيُّ عليه الصلاة والسلام بأنَّه مَن تَشَبَّه بقوم فهو مِنهم، ولم يَقُل: فيَكاد أن يَكونَ مِنْهم، قال: فهو مِنهم فيما حصَل بِه الشَّبَهُ قَطْعًا، إذ لَا يُفرَّق بين مُسلِم وكافر إذَا تشابها فِي اللِّباس.

وقوله ﷺ: «مِنهم» حتَّى فِي الباطن؛ لأنه لَا بُدَّ أن يكون للقلب مَيل وشُعور للمُتشبِّه بِهِم، وهَذا شيءٌ مجرَّب مَعروف.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.